المبدأ السادس

تطور النظام السياسي

الثورة لابد لها أن تتمثل في سلطة، كي تكون أداة لبناء دولتها (دولة الثورة)، التي تعبر عن النظام الاجتماعي السياسي الجديد، ودولة الثورة لها أربع مراحل مفصلية في تاريخها، أيًا كان امتداده، ولكل مرحلة من هذه المراحل فترة زمنية تختلف على حسب ظروفها التاريخية وتكون:

- المرحلة الأولى وهي فعل الثورة، حيث يتم بها إحلال سلطة الثورة محل سلطة ما قبل الثورة.
- المرحلة الثانية هي مرحلة بناء دولة الثورة– دستورها وسلطاتها ومؤسساتها– ومنها إلى بناء النظام السياسي والمنظومة الاقتصادية كأدوات للنظام الاجتماعي السياسي الجديد.
- المرحلة الثالثة تكون بمرحلة الاستقرار على الوجود الجديد مع التطوير المستمر له.
- المرحلة الرابعة هي مرحلة جمود عملية التطوير، ومنها إلى اضمحلال الدولة، وهي بالمناسبة المرحلة التي دائمًا ما لا يضعها الثوار المؤسسون للدولة في حسبانهم.

ومن أركان الثورة يكون التنظيم السياسي الذي يعد من أهم أدواتها الرئيسية لتحقيق حلمها إلى واقع، فهو سيكون بمثابة الجهاز الضابط والمنظم لإيقاع الحركة الشاملة للثورة، والدرع الحامية للاستراتيجية القومية العليا، والتنظيم السياسي بدوره يحتاج إلى قناة يحول من خلالها الرؤية إلى حقيقة، وهذه القناة هي النظام السياسي، بالتالي فبناء النظام السياسي الذي يجسد الثورة هو أمر حيوي لنجاحها، وعملية بناء النظام السياسي في البيان القومي تهدف إلى الانتقال بالنظام السياسي القائم عبر مرحلة وسيطة إلى النظام السياسي الجديد.

النظام السياسي المنشود للدولة، كدولة القومية العربية، التي تسير على قضبان الاستراتيجية القومية العليا، هو الذي يستوعب أفراد السلطة وليس العكس، والذي يسمح بالديمقراطية والحراك السياسي ليحافظ على فاعليته واستمراره، النظام السياسي «القومي العربي» الذي سيمثل استمرارية المشروع الوحدوي، وحامل راية معركة المائة عام.

ونمط الانتقال من وضع قائم إلى وضع جديد عبر مرحلة وسيطة هو تطبيق لمنهج التطور (Evolution)، وفي مجال بناء النظام السياسي الجديد سيكون منهج «تطور النظام السياسي» هو المنهج الحاكم، وهو ما سنوضحه في التعرض إلى:

- مضمون عملية تطور النظام السياسي.
- الديمقراطية القومية: «الديمقراطية الموجهة في نظام الحزبين» وهي المقصد النهائي لمبدأ تطور النظام السياسي.

مضمون عملية تطور النظام السياسي:

- المرحلة الوسيطة «برزخ التنظيم السياسي الواحد»

- مرحلة النضج «فصل التنظيم السياسي الواحد إلى حزبين»

المرحلة الوسيطة «برزخ التنظيم السياسي الواحد»: في سبيل التحول من النظام السياسي القائم إلى النظام السياسي الجديد، من الواقعي يتم هذا التحول عبر مرحلة وسيطة يجرى فيها التحولات الجذرية في البنية السياسية للدولة، لتلعب دور جسر الانتقال إلى دولة الثورة، وبالتالي فالمرحلة الوسيطة هذه هي بمثابة مرحلة انتقالية داخلية لعملية تطور النظام السياسي، وعمق التحولات الجذرية سيخلق منها مرحلة استثنائية، وبالتالي فهي ستتطلب شكلا من أشكال تركيز السلطة، كما هو شأن مراحل التحولات الجذرية في حياة الشعوب والأمم (التي يجب أن تُضبط بمدى زمني كي لا يفلت زمامها).

وهذا التركيز بدوره يجب أن يكون مؤقتًا، وإذا لم يكن مؤقتًا وطال بأكثر مما ينبغي أو بأكثر مما يتحمله الظرف التاريخي، ينقلب الوضع- تركيز السلطة- إلى عبء ثقيل على الثورة، ويتحول إلى داء بعد أن كان من المرجو أن يكون الدواء، ونرى أن المرحلة الوسيطة يجب أن تُحدد بسقف زمني عشر سنوات كحد أقصى.

والتنظيم السياسي (التنظيم القومي) هو أساس المرحلة الوسيطة هذه، فالانطلاقة الأولى للنظام السياسي المرتكِز على التنظيم السياسي الواحد كثيرًا ما تكون محملة بزخم نابع من حيوية إثبات الذات لدى القائمين على هذا التنظيم، فهم يريدون إثبات ذاتهم وإثبات أن نظامهم الجديد أفضل من النظام البائد، ما يزيد من فرص تحقيق الإنجازات بتوجيه طاقات التنظيم الإيجابية لبناء الدولة وإجراء تغييرات جذرية (عمليات جراحية شاملة) في مواضع الخلل في شتى أرجاء الدولة والمجتمع، خصوصًا حينما تبدأ انطلاقة التنظيم السياسي من حيث انتهاء عصر من الفوضى والتخبط على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

والمرحلة الوسيطة كمرحلة انتقالية لا تتحرك في فراغ، بل لها طريق تحدد معالمه مقاصد تنير حركتها وترشد اتجاهها، فالنظام الاجتماعي السياسي القائم في مصر قد جرف البنية السياسية الفكرية تجريفًا واسعًا، وبالتالي فأي نظام سياسي جديد لا توجد له قواعد سياسية يقوم عليها بناؤه، إذًا فالتنظيم السياسي دوره هو فرز القيادات السياسية التي تتمتع بالوعي السياسي (القومي العربي والثوري الاجتماعي)، لتمثل الجيل الجديد من القوميين، عن طريق الإعداد السياسي لقيادات وكوادر تكون لديها القدرة على الإبداع في مسيرة معركة المائة عام، كي تعمل كقواعد سياسية

قادرة على تحمل بناء النظام السياسي الجديد، فالمرحلة الوسيطة هي بمثابة حضَّانة النظام السياسي «القومي العربي» في مصر العربية، حتى يتمكن من التطور حتى يبلغ مرحلة النضج، التي من شأنها الانتقال به إلى مرحلة الاستقرار.

مرحلة النضج «فصل التنظيم السياسي الواحد إلى حزبين»: إن التعددية السياسية هي ما يجبر التنظيم السياسي مضطرًا- أي تنظيم سياسي- على احتواء الأجنحة المتصارعة في داخل إطار تنظيمي واحد، وهذا في سبيل توحيد الصف في مواجهة التنظيمات السياسية المنافسة، لكن هذا الاضطرار لا لزوم له بالنسبة للتنظيم القومي، فشمول الاستراتيجية القومية العليا على المجال السياسي العام سيسمح باستقلال جناحي التنظيم الواحد إلى تنظيمين مستقلين، لإفساح المجال لديمقراطية قومية عربية تخلق حراكًا سياسيًا يصب في صالح المشروع القومي العربي.

فالقومية العربية كمبدأ اجتماعي سياسي قادر على استيعاب توجهات يمينية ووسطية ويسارية في تطبيق أهدافه وتناول أفكاره، وبالتالي فالتنظيم القومي حتمًا سيضم توجهات مختلفة ومواقف متباينة لتطبيق أفكاره وأطروحاته، في صورة ثلاث أجنحة رئيسية تمثل «يمين التنظيم» و«وسط التنظيم» و«يسار التنظيم»، تتفق هذه الأجنحة في الالتزام بالمبادئ العامة للتنظيم وأهدافه الاستراتيجية، لكن تختلف فيما بينها في التعاطي مع السياسات التكتيكية كوسائل لتطبيق هذه المبادئ وتحقيق هذه الأهداف.

وإذا كان من المنشود بناء نظام سياسي «قومي عربي» يتمتع بالاستمرارية ويسمح بالحراك السياسي الذي يؤدي إلى الاستقرار البنَّاء، وأن نظام الحزبين السياسي هو المقصد النهائي من عملية التطور السياسي، إذًا ففصل- أو بالأحرى فلق- التنظيم القومي إلى حزبين، باستثمار التباين فيما بين أقصى يمين التنظيم وأقصى يساره في سبيل فصلهما إلى حزبين منفصلين، لتكون الكلمة الفاصلة للشعب عبر إشراكه، كالحكم النهائي في اختيار أي من الحزبين يحكم عن طريق الانتخابات وعلى أساس البرنامج الانتخابي لكل منهما.

وكان من الممكن أن يتم طرح فكرة فصل التنظيم القومي إلى ثلاثة أحزاب- يمين ووسط ويسار- بل وحتى فصله إلى أكثر من ثلاثة أحزاب، لكن هذا سيندرج تحت مبدأ التفتيت الهدام للكيان التنظيمي أكثر منه فصلا بناءً له، ولهذا فإننا نرى أن فصل جناحي التنظيم القومي سيكون عبر فصل يمين ويسار التنظيم كل منهما في حزب مستقل، ليتم خلق حراك سياسي مع الحفاظ على كيان التنظيم القومي من التفتيت، وعلى القوميين العرب من التشتيت.

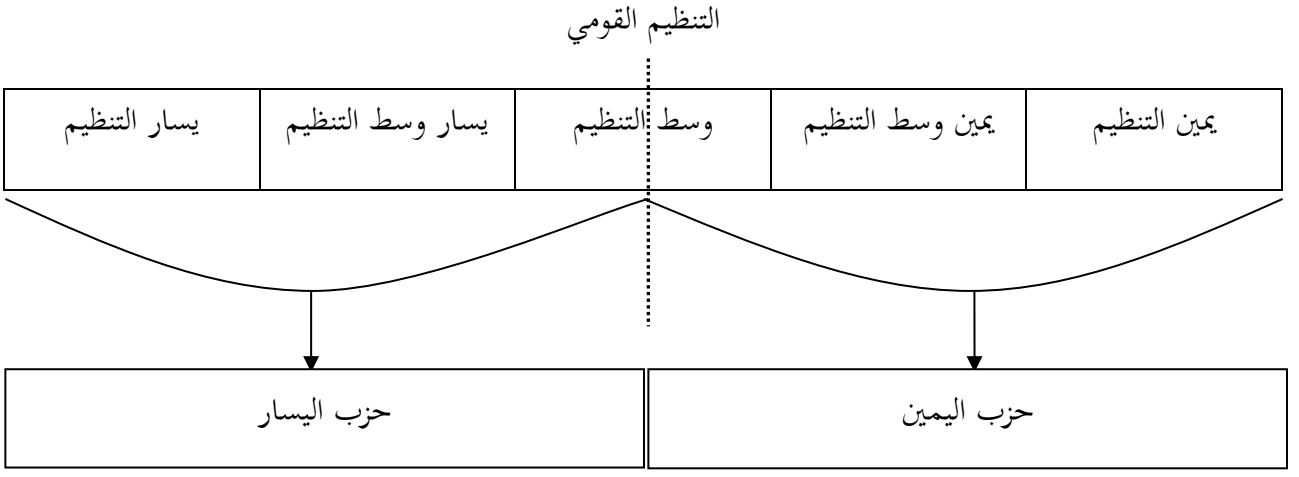

فبالنظر إلى مثل هذه الخطوة، من المنشود أن يترتب عليها فصل التنظيم القومي إلى حزبين.

حزب اليمين، ويمثل الاتجاه المحافظ المرابط على المبادئ وغير راغب في التغيير الجذري والتطوير الراديكالي، يميل ناحية التطوير بوتيرة هادئة، وبالتالي ينعكس كل هذا في برامج الحزب الانتخابية.

حزب اليسار، ويمثل الاتجاه الإصلاحي والرغبة في التحديث والتطوير الراديكالي، يميل إلى التغيير الجذري، وينعكس هذا الأسلوب في برامج الحزب الانتخابية.

وإذا كان من الأعراض الجانبية لمثل هذا الفصل سيكون شق صف التنظيم القومي وبالتبعية شق صف الجماهير، فليكن، فهذا الشق سيكون شقًا ظاهريًا لأن الحزبين سيكونان قد ولدا من رحم نفس المبدأ السياسي الاجتماعي (القومية العربية)، وفي ظل شمول استراتيجية قومية عليا ثابتة، وبالتالي فسيكون هناك تسليم ضمني للمبادئ الرئيسية للبيان القومي، والاختلاف سواء على مستوى النُخب السياسية أو الجماهير سيكون اختلافا على التفاصيل التكتيكية، وكل ما يحدث من تنافس على مستوى البرامج السياسية أو من رقابة على الأداء السياسي، سيصب في المحصلة النهائية لصالح حيوية الحراك السياسي، وهذا هو المطلوب.

الديمقراطية القومية العربية «المقصد النهائي لمبدأ تطور النظام السياسي.. الديمقراطية الموجهة في نظام الحزبين»:

إن الديمقراطية هي تعبير عن المعادلة الاجتماعية السياسية الحاكمة في الدولة كوسيلة لضمان استمرار تأمين مصالح النظام الاجتماعي السياسي التي أنشأها، ولهذا فقد تتعدد مرجعيات الديمقراطية، كالديمقراطية الرأسمالية (كما في

الولايات المتحدة) أو الديمقراطية الشيوعية (كما في الصين) أو الديمقراطية الثيوقراطية (كما في إيران)، كما تتعدد أيضا أشكال الديمقراطية سواء ديمقراطية الحزب الواحد كـ(النموذج الصيني) أو الديمقراطية الثنائية كـ(النموذج الأمريكي) أو الديمقراطية التعددية كـ(النموذج الألماني).

وبما أن «المبدأ السادس» «تطور النظام السياسي» مضمونه يهدف إلى إحداث عملية انتقال للنظام السياسي القائم إلى النظام السياسي «القومي العربي» المنشود، فالمقصد من هذه العملية هو خلق ديمقراطية «قومية عربية» تعمل **في** ظل شمول الاستراتيجية القومية العليا.

ولقد أشرنا إلى فصل التنظيم السياسي الواحد إلى حزبين، وهذا لإنشاء نظام سياسي «ثنائي» يتمتع بالاستمرارية ويفضي إلى الحراك السياسي، وهذا عبر زحزحة مركز الثقل السياسي من التنظيم القومي إلى الشعب، والشعب السياسي تحديدًا (كل من هم لهم حق المشاركة في العملية السياسية)، عبر إشراكه في المعادلة السياسية مشاركة حاكمة وفعالة، بحيث يكون صمام أمان- عبر الرقابة الشعبية- في مواجهة أي استبداد أو انحراف عن المسار الصحيح لإدارة شؤون الدولة، الذي سيفشل المشروع القومي العربي برمته.

فاحتواء مؤسسات النظام السياسي لنفوذ أفراد السلطة- كما هو الحال في أي دولة مؤسسات- وإعطاء الشعب الكلمة الفصل في الشأن العام؛ هما السبيل لديمقراطية «قومية عربية» بناءة وفعالة، وكما أنهما شكل من أشكال الديمقراطية الموجهة، كمثال الديمقراطية البريطانية، فالمعارضة في بريطانيا يطلق عليها المعارضة الموالية لجلالة الملكة، تمامًا كالسلطة الحاكمة الموالية لجلالة الملكة التي هي «رمز النظام الملكي البريطاني».

والبيان القومي يهدف إلى خلق ثنائية على نفس الصيغة البريطانية، لكن مع إحلال الاستراتيجية القومية العليا، كمركز ضابط لحركة الدولة، ورمز للنظام السياسي «القومي العربي»، محل جلالة الملكة كرمز للمملكة البريطانية، فالمعارضة تكون موالية للاستراتيجية القومية العليا بالضبط كما الحكومة الموالية لنفس الاستراتيجية.

وفي ظل نظام الحزبين «الثنائي» سيخرج عن كل حزب- سواء ذا التوجه اليميني أو اليساري- برنامج سياسي لإدارة الشأن العام يحمل بصمته الخاصة، ومن حق كل حزب أن يراقب عمل الحزب الحاكم الآخر- في صورة حكومة

ظل- ورصد التجاوزات والقصور، ويترك للشعب خيار المفاضلة بالاختيار ما بين برامج الحزبين وتقييم الأداء في إدارة الشأن العام عبر صناديق الانتخاب.

فالبيان القومي العربي يحتمل أكثر من توجه- لإدارة الشأن العام- حتى بلوغ غايته، وفي ظل نظام الحزبين السياسي- المنشود- سيسمح للتوجه الذي به قصور أن يتم تنحيته سلميًا لصالح التوجه الأكثر كفاءة، بمثل هذه المنافسة سيتم ضمان عدم التقاعس، فالكلمة العليا ستكون من الشعب وليس النُخب الحاكمة.

المبدأ السابع

مصر قوة التوحيد المركزية

هناك سبيلان للوحدة العربية، السبيل الأول هو «السبيل الديمقراطي»، والسبيل الثاني هو «سبيل قوة التوحيد».